

المحاضرة الثانية/ إشكالية مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي ودول شمال إفريقيا

يطرح الحديث عن طبيعة المجتمع المدني في دول شمال إفريقيا العديد من الصعوبات والإشكاليات النظرية والعملية وتزداد الصعوبة كلما ازداد اللجوء المكثف إليه من قبل الفاعلين والمؤسسات والهيئات التي تحتل فضاءات مختلفة من العالم الاجتماعي، ذات مصالح وأغراض متباينة، وذلك من خلال التداول للمفهوم في الفضاء العمومي والإعلام بمختلف أنواعه، لدرجة أنه أصبح النقطة المركزية التي تؤثر المجال الاجتماعي والسياسي والثقافي، حيث تستثمر من طرف قوى اجتماعية متناثرة من حيث التكوين السوسيولوجي والتقاليد الثقافية، فتكون إما من داخل الدولة نفسها أو حتى من منظمات إقليمية ودولية خارجية، وقد ارتبطت أزمة مفهوم المجتمع المدني في الساحة العربية ارتباطا وثيقا بالإشكاليات التي أثارها هذا الاستعمال الطارئ للمفهوم في الخطاب العربي المعاصر، وعليه فإنه من المفيد التوقف عند أبرز هذه الإشكاليات التي تناولت المفهوم في السياق العربي والإفريقي حتى يمكن تحديد قدر معين متفق عليه حول مفهوم المجتمع المدني

أولا/ إشكالية الرفض والقبول:

تتمثل أهم إشكالية حول مفهوم المجتمع المدني في رفضه أو قبوله، ففي هذا السياق تدعو بعض الاتجاهات لرفض المفهوم لأنه وليد تجربة اجتماعية مغايرة، هي تجربة المجتمعات الغربية، فالمجتمع المدني وفق هذا الاتجاه كمفهوم متطور نشأ وتطور في المجتمعات الغربية الرأسمالية، وهو منظومة حديثة تنهض على أنقاض المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فلا يوجد مقابل موضوعي له في الواقع العربي والإفريقي المعاصر، وعلى سبيل المثال فإن "Ekeh" قد حذر من مخاطر محاولات نقل المفهوم بمدلولاته الغربية إلى السياق الإفريقي المعاصر، كما أن رفض المفهوم له معايير أخرى في نظر بعض الباحثين تنطلق من رفض المشروع الليبرالي الغربي الذي يحمل ثلاث أبعاد رئيسية هي:

البعد الاقتصادي: الذي يرى أن الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي هي أفضل النظم وقمة التطور ونهاية التاريخ.

البعد الإيديولوجي: الذي يستند على الفلسفة الفردية النفعية التي تركز الحقوق الفردية في جميع المجالات.

البعد السياسي: ويعتمد على الديمقراطية الليبرالية بمعناها الغربي باعتبارها النظام السياسي الأمثل لكل شعوب العالم، فحسب هذا الاتجاه فهذه الأبعاد الثلاثة هي التي ينطلق من جوهرها مفهوم المجتمع المدني ويسعى إلى تحقيق الأهداف الكامنة خلف هذه الشعارات، ومن هذا المنطلق فإن صيغة المجتمع المدني وفق هذا النمط الليبرالي لا يمكن تطبيقها في البلدان العربية والإفريقية، وهي فرضية غير قابلة للتحقق في ظل الأوضاع الراهنة وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها:

- إن المجتمع المدني يجد أساسه الإيديولوجي في تفاعل الليبرالية السياسية والرأسمالية الاقتصادية والعقيدة العلمانية، وهذه القيم لا تتفق مع طبيعة المجتمعات العربية الإسلامية وحتى الإفريقية.

- إن التعاطي مع المفهوم فرضته سيادة آليات العولمة على أنظمة الدول العربية والإفريقية بما يخدم المركز الرأسمالي الغربي ووكالاته الإقليمية والمحلية

- إن مفهوم المجتمع المدني بصيغته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحديثة يصطدم لا محالة بالعلاقات التقليدية السائدة في الدول العربية والإفريقية من خلال الأنماط القبلية والطائفية والعشائرية.

بينما يوجد تيار آخر ينادي بعدم مناقشة قبول أو رفض مفهوم المجتمع المدني لأنه أصبح واقعا وضرورة لا مفر منه، ولكنه ينادي برعاية المفهوم وتنشئته وتكييفه في البيئة العربية والأفريقية.

ثانيا/ إشكالية إسقاط مفهوم المجتمع المدني على تضاريس التركيبة الاجتماعية والثقافية العربية:

إن إسقاط مصطلح المجتمع المدني على التركيبة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يصطدم ببعض مكونات الواقع العربي، وما يترتب عليه من تباين في الآراء حول تحديد موقع بعض الهيئات السياسية أو الحركات الاجتماعية، هل تكون ضمن دائرة المجتمع المدني أو خارجه؟ هل هي من بين مقوماته الصحية أم أنها تشكل تهديدا وخطر عليه؟ ويتجلى ذلك أساسا في الأحزاب السياسية والتنظيمات التقليدية الطائفية والحركات الخيرية كالزوايا والطرق الصوفية والأوقاف... هل هي من ضمن مؤسسات للمجتمع المدني أم لا؟ يجيب "ستيفن أورفيس S. Orvis" بأن الجماعات الاثنية وشبكات القائد والأتباع *patron- client* يمكن أن تكون مكونا رئيسيا ومهما في المجتمع المدني، صحيح أنها لا تقوم على المعايير الديمقراطية بمفهومها الغربي لكنها تتمتع بقدر من الاستقلالية عن الدولة، فضلا عن ذلك فهي توفر وسائل المشاركة السياسية والمساءلة، كما أنه يمكن تعبئة كثير من الأتباع لتحقيق غايات سياسية معينة، وتعد الطرق الصوفية في السنغال مثلا واضحا لشبكة القائد/الأتباع، حيث تدخل في مطالبات مع الدولة من أجل تحقيق مصالح جماعية.

هناك اتجاه عبر عن المجتمع المدني بالمجتمع الأهلي، الذي يعتبره تطورا منطقيا للمؤسسات التقليدية فالحرف مثلا أخلت مكانها للنقابات الحديثة، والمذاهب والأوقاف أخلت مكانها للمؤسسات السياسية والاجتماعية الحديثة، ويعتبرون أن النمط الحديث للمجتمع المدني بصياغته العلمانية الغربية لا يمكن إسقاطه على الواقع العربي الإسلامي. غير أن التيار الذي يروج إلى مفهوم المجتمع المدني بصيغته الغربية يرى أن محاولة إيجاد مفاهيم ومصطلحات بديلة في الفكر العربي كالمجتمع الأهلي مقابل للمجتمع المدني هي فكرة غير صحيحة، لأن المجتمع الأهلي يميز المجتمعات التقليدية كالعائلة والعشيرة والقبيلة والطوائف، كما أنه يترجم علاقات كلاسيكية تستند بالأساس إلى روابط القرابة والجوار، وتمثل الأسرة الفاعل الرئيسي في هذه العلاقة، ومن ثم فإن المجتمع الأهلي لا يعكس تماما مفهوم المجتمع المدني الحديث الذي يقوم على التقدم الإنساني واقتصاد السوق والمشاركة الطوعية، وفي هذا الصدد يرى "ستيفن فيش" M. Steven Fish أن الأحزاب السياسية تدخل ضمن إطار المجتمع المدني قائلا: «إن مفهوم المجتمع المدني هو أنه مقيد على نحو معقول، إنه يستبعد الجماعات والاتحادات المتعصبة والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا...إنه يشمل الأحزاب السياسية (في أنظمة حزبية تنافسية) واتحادات العمال ومجموعات المصالح وكثير من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية...».

وفي المقابل يستبعد "لاري دايموند" الأحزاب السياسية من عناصر المجتمع المدني فيقول: «إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب، ولكن إذا هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على القيام بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز بناء الديمقراطية».

كما يدخل "براين تيرنر B. S. Turner" في المجتمع المدني كافة المجموعات والتكوينات المنفصلة عن الدولة بما فيها القبائل والأسر والطوائف والنقابات القديمة والاتحادات والجماعات الدينية المختلفة التي تقع بين الدولة والفرد،

والتي في الوقت نفسه تربط الفرد بالسلطة وتحميه من السيطرة السياسية الشاملة، وفي الاتجاه نفسه يتساءل "إيليا حريق" عن السبب من استبعاد الجماعات التقليدية (الأسر، الطوائف، الجماعات الدينية...)، من عمليات التحول الديمقراطي من قبل وجهة نظر المثقفين العرب، بل يذهب إلى أن تلك التكوينات الأولية هي أساس التعددية وحصن منيع من الهيمنة والاستبداد، ودعامة من دعائم الديمقراطية.

جدول يوضح التمايز والتقاطع بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

نوع المجتمع	المميزات	الاشكال التنظيمية	التقاطعات
المجتمع المدني	قاعدة تنظيمية مؤسساتية، سلطة عمومية معروضة للتداول، مبدأ المصلحة، العلاقة الديمقراطية	النقابة، الرابطة الحقوقية، الاتحاد الطلابي، الجمعية النسائية، المنتدى الاقتصادي والثقافي	إن مؤسسات المجتمع المدني والأهلي بحسبانها المؤسسات الاجتماعية التضامنية التي ينشئها المجتمع بغية الدفاع عنه بالقدر لضروري عن استقلاله في مواجهة فاعلية التدخل السياسي والاجتماعي للدولة أو السلطة المركزية، في هذا تشترك أهداف المؤسسات مع اختلاف في طريقة العمل
المجتمع الاهلي	قوام سلطوي، تراتبية السلطة هرمية (محمية بالدين والعرف)، التضامن العصبوي قائم على علاقة النسب الدموي أو الولاء (علاقة سلطوية)	القبيلة، العشيرة، الطائفة، المذهب، العائلة، الزوايا، الفتوى، التربية، التعليم، العلماء....	

وبغض النظر عن الالتباس في مصطلح "المجتمع المدني Civil Society" الذي يتم الحديث عنه بل واستخدامه، ولكن لكل مفهومه وقصده الخاص وربما المختلف، فالمفهوم يثير تعارضا شديدا ومتناقضا أحيانا، خصوصا وأن استخداماته مختلفة ومتباينة، فأحيانا نطلق عليه اسم المجتمع الأهلي National Society وأحيانا اسم القطاع الثالث Third Sector بين القطاع العام والقطاع الخاص وفي أحيان أخرى: القطاع الخيري Charity Sector، أو القطاع المستقل Independent Sector، أو القطاع المعفي من الضرائب، أو المنظمات غير الحكومية Non Governance Organizations. أو القطاع غير الهادف إلى الربح Non profit Sector، وهذه التسميات جميعها تصف شيئا واحدا وهو وجود مؤسسات غير حكومية، غير إرثية، تطوعية، مستقلة عن الجهاز الحكومي، وتشكل قطاعا ثالثا بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهو ما نسميه بالمجتمع المدني. ولكي يكون المجتمع المدني قوة ثالثة ومؤثرة لا بد من توفر بعض الشروط الأساسية لنجاح وظيفته منها:

- أن تكون منظمات المجتمع المدني مستقلة فعلا وقولا أي غير حكومية.

- ينبغي أن تكون منظمات غير إرثية أي أن العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة أو العشيرة أو الطائفة أو المذهب أو الدين.
- أن تكون منظمات طوعية، أي أن الانتساب إليها يتم وفقا لاختيار واع وحر.
- أن تكون منظمات غير ربحية، أي لا تستهدف تحقيق الربح، وهو ما يميزها عن مؤسسات القطاع الخاص الهادف إلى الربح.
- أن تكون منظمات حديثة، وذلك ما يميزها عن المؤسسات التقليدية.
- أن تكون منظمات ديمقراطية وهو ما يميزها عن المؤسسات التقليدية وتمارس الديمقراطية في جميع أعمالها وعلاقاتها الداخلية، بين هيئاتها وأفرادها وبينها وبين محيطها الخارجي.
- أن تكون منظمات تعددية أي تقبل بالاختلاف والتنوع.